السنة: السابعة المجلد: 07 العدد 01: ص ص: 650-668
EISSN2676-1645 ISSN 2543-375X

تعددية الأطراف في السياسة الخارجية الأمريكية في ظل إدارة بايدن: بين الاستمرارية مع عهدة ترامب والتغيير

Multilateralism in U.S Foreign Policy under the Biden Administration: between Continuity with the Trump Presidency and Change

عباسي عادل*، جامعة باجي مختار عنابة
abbaci.adel@gmail.com
غازي فاروق، جامعة باجي مختار عنابة
ghazifarouk1@gmail.com

تاريخ الاستلام: 2021/09/16 تاريخ القبول: 2021/10/08

ملخص:

تعالج هذه الدراسة موضوع تعددية الأطراف في السياسة الخارجية الأمريكية في ظل إدارة الرئيس بايدن، وتدور الإشكالية تحديدا حول ما إذا كانت توجهات إدارة الرئيس الحالي تندرج في إطار الاستمرارية مع سابقه ترامب أو التوجه نحو التغيير.

وقفت الدراسة على حالة المد والجزر في مدى الالتزام بتعددية الأطراف كوسيلة في السياسة الخارجية الأمريكية في ظل بعض الإدارات السابقة ابتداء من كلينتون إلى غاية أوباما على سبيل المثال. تتجلى هذه المعاينة كذلك في ظل إدارة الرئيس الحالي بايدن من خلال خطاب السياسة الخارجية والقرارات المتخذة في أقل من سنة، والتي تعكس حمله لمشروع تغيير في السياسة الخارجية الأمريكية عن طريق استعادة تعددية الأطراف، وهذا خلافا عن ترامب الذي رفع شعار أمريكا أولا في مقاربته للسياسة الخارجية الأمريكية،

* المؤلف المراسل

وهو ما أدى به إلى ترجيح التحرك الأحادي الجانب على حساب تعددية الأطراف.

بالرغم من وضوح توجه الرئيس بايدن نحو العمل الدولي المتعدد الأطراف، إلا أن إمكانية التحرك أحادي الجانب تظل واردة مستقبلا عندما يكون ذلك لزاما ووفق المصالح القومية الأمريكية.

الكلمات المفتاحية: تعددية الأطراف- السياسة الخارجية الأمريكية - بايدن- ترامب- أمريكا أولا- استعادة تعددية الأطراف.

Abstract:

This study deals with multilateralism in U.S foreign policy under the Biden administration by focusing on its continuity with the Trump Presidency and change.

The study starts with examining the state of ebb and flow commitment to multilateralism as a means in U.S foreign policy under some previous administrations, for example, from Clinton to Obama. This examination is also obvious under the Biden current administration through its foreign policy discourse and decisions taken in less than a year, in order to change U.S foreign policy by restoring multilateralism. Contrary to Biden, Trump defined his foreign policy approach under "America First" slogan that led to a unilateralist turn in U.S foreign policy.

Despite the clarity of the Biden's turn to multilateral actions, unilateralism remains possible in the future when necessary and according to the U.S national interests.

Keywords: Multilateralism- U.S Foreign Policy- Biden- Trump- America First- Restoration of Multilateralism.

مقدمة:

تتعامل الدول مع ما يحدث خارج حدودها الإقليمية من تفاعلات عن طريق اعتماد سياسة خارجية يتم من خلالها التعبير الرسمي والمتابعة الملموسة للمصالح الوطنية، وذلك من خلال تبني مواقف والقيام بأفعال على أساس عقلاني في إطار خدمة المصالح الوطنية وتحقيقا للأهداف المرسومة (Blom & Charillon, 2001, p.95).

أثناء متابعة مسار السياسة الخارجية للدول في مختلف محطاتها التاريخية، نلاحظ أنه يأخذ في غالب الأحيان شكل الاستمرارية أو التغيير مع نهج السياسة الخارجية المعتمد في الماضي. إن هذه المعاينة تنطبق على الولايات المتحدة الأمريكية التي تعتمد سياسة خارجية تجلب في كل محطة من محطاتها اهتمام الدارسين وصناع القرار الدوليين على حد سواء، وهذا يرجع إلى أن الأمر يتعلق بقوة عالمية ذات انتشار دولي كبير وحضور في كثير من الملفات الدولية المطروحة.

مع ظهور نتائج الانتخابات الرئاسية في الولايات المتحدة الأمريكية وتولي الرئيس مقاليد السلطة، تطرح العديد من التساؤلات بخصوص مقاربة السياسة الخارجية للبيت الأبيض تحت إدارته، وهو ما حدث ولا يزال يحدث مع الرئيس جو بايدن حيث تتجه أنظار الباحثين والسياسيين على حد سواء نحو عقيدته أو مقاربته للسياسية الخارجية الأمريكية، خاصة في ظل الانتقادات التي وجهت للرئيس السابق دونالد ترامب، وكذا التحديات الدولية المطروحة في الفترة الراهنة.

في الحقيقة، تتعدد الجوانب التي يمكن دراستها في موضوع السياسة الخارجية للرئيس الأمريكي جو بايدن، إلا أننا في هذه الورقة البحثية سنركز على دراسة متغير تعددية الأطراف(Multilateralism) وعلاقته بالسياسة الخارجية الأمريكية في ظل إدارة الرئيس الحالي، من خلال اعتماد تحليل مقارن (Comparative Analysis) لواقع هذا المتغير في السياسة الخارجية للرئيسين الحالي والسابق .في هذا السياق، تدور إشكالية الدراسة حول مدى

التزام الرئيس جو بايدن بخيار تعددية الأطراف في مقاربته للسياسة الخارجية الأمريكية تجاه مختلف الملفات الدولية المطروحة ؟

للإجابة عن هذه الإشكالية، تم تقسيم الدراسة إلى أربعة محاور أساسية، حيث نستهلها بضبط مفهوم تعددية الأطراف باعتباره مفهوما مركزيا في هذه الدراسة، مع عرض سريع في المحور الثاني لحالة المد والجزر المتعلقة بتعددية الأطراف في السياسة الخارجية الأمريكية منذ إدارة كلينتون إلى غاية الرئيس أوباما. يعالج المحور الثالث مقاربة " أمريكا أولا America First" ونأي ترامب عن العمل المتعدد الأطراف، في حين يستعرض المحور الأخير مشروع بايدن في استعادة تعددية الأطراف في السياسة الخارجية الأمريكية.

أولا: تعددية الأطراف في السياسة الخارجية

تتم عملية صنع وتنفيذ السياسة الخارجية بأشكال مختلفة، فقد تأخذ شكلا أحاديا أين تراهن الدولة على تصوراتها وإمكانياتها الذاتية لتحقيق أهدافها عند التعامل مع غيرها من الوحدات السياسية، وهنا نكون أمام سياسة خارجية أحادية الجانب (Unilateralism). كما يمكن للدولة أن تنفتح جزئيا في سياستها الخارجية بحيث تتشارك مع وحدة سياسية أخرى في بناء التصورات وتجنيد الإمكانيات لتحقيق أهداف محددة بعد تنفيذ تلك السياسة، وهنا نكون أمام توجه ثنائي الطرف في السياسة الخارجية (Bilateralism). في حين يمكن أن تكون السياسة الخارجية للدولة منفتحة أكثر على غيرها من الوحدات السياسية بحيث يكون العمل على مستوى متعدد الأطراف، ويتم تحقيق الأهداف الوطنية عن طريق تحرك دولي جماعي و ممأسس، هنا نكون بصدد تعددية الأطراف في السياسة الخارجية (Multilateralism).

يتضح من خلال ما سبق أن صانع القرار له خيارات عديدة في صنع و تنفيذ سياسته الخارجية، فالأنماط الثلاثة السابقة ما هي إلا أساليب للتحرك من طرف صانع القرار الوطني لتحديد توجهات السياسة الخارجية لدولته.

وبالنظر إلى أن هذه الدراسة محددة بمتغيرات واضحة، فإننا سوف نركز على تعددية الأطراف باعتبارها مفهوما مركزيا ومتغيرا أساسيا أثناء عملية البحث والتحليل.

يعرف جيمس سكوت تعددية الأطراف على أنها عملية تنظيم العلاقات بين مجموعة من ثلاث أو أكثر من الدول، حيث أن الكم هنا ضروري، فلا يصح الحديث عن هذه الظاهرة إلى إذا توافر ثلاثة أو أكثر من الفواعل المشاركة فيها. يضيف ذات الباحث أن هناك جوانب كيفية تظهر كذلك في العمل المتعدد الأطراف وهي عدم قابلية تجزئة المصلحة بين المشاركين، والالتزام بنشر فكرة المعاملة بالمثل بين الأطراف، و كذا نظام حل الخلافات يفرض نمطا خاصا من السلوكات بين الفواعل المشاركة في العمل المتعدد الأطراف(Scott, 2015).

يعتقد كذلك ستيفن كراسنر أن تعددية الأطراف تعني مجموعة من المبادئ الضمنية والظاهرة، بالإضافة إلى المعايير والقواعد التي تحكم إجراءات صنع القرار التي تدور حولها توقعات فاعل في قضية أو مجال معين(Fukushima, 1999, p.09).

وفي سياق تعريفه أيضا لتعددية الأطراف، يضيف جون ج. روجي أن:

" تعددية الأطراف تصف شكلا مؤسساتيا عاما في العلاقات الدولية، وهي شكل مؤسسي ينسق العلاقات بين ثلاث دول أو أكثر على أساس مبادئ سلوك معممة، أي المبادئ التي تحدد السلوك المناسب لجملة من الأفعال، وبغض النظر عن خصوصية مصالح الأطراف أو المقتضيات الاستراتيجية لأي حدث خاص" (Newman, Thakur&Tirman, 2006, p.05).

لقد لقي مفهوم تعددية الأطراف في السياسة الخارجية كذلك اهتماما بالغا من طرف روبرت كيومين، حيث يعرفها على أنها تلك الممارسات السياسية المنسقة بين مجموعة من ثلاث دول أو أكثر و ذلك لتحقيق أهداف محددة. يضيف كيوهين أن تعددية الأطراف تأخذ شكلا مؤسساتيا لتنسيق

العلاقات بين ثلاث أو أكثر من الوحدات السياسية(Ruggie, 1992, p. 568-570).

يعتقد كيوهين أن تعددية الأطراف تنبني على أساس مبادئ تنظيمية معممة بين الأطراف المشكلة لها، حيث تضبط هذه المبادئ سلوك كل وحدة بما يجعلها تتحرك بصورة متناسقة مع بقية الوحدات المشاركة في العمل المتعدد الأطراف، و بغض النظر عن المصالح الفردية لكل دولة أو حساباتها الإستراتيجية الخاصة(Ruggie, p.571).

من خلال ما سبق، تتجلى العناصر التعريفية لمفهوم تعددية الأطراف، كما أنه عند ربط متغير تعددية الأطراف بالسياسة الخارجية للدولة، يظهر جليا أن الأمر يتعلق بآلية أو أسلوب تلجأ إليه الدول – خاصة الكبرى- في تخطيط سياستها الخارجية، فعوضا أن تتحرك لوحدها تخطيطا وتنفيذا، نجد أنها تتجه نحو إشراك فواعل أخرى معها في التعامل مع المشاكل المطروحة. يتم اللجوء في غالب الأحيان إلى العمل المتعدد الأطراف في السياسة الخارجية عندما تكون المشاكل المطروحة أكبر من الحلول الوطنية التي يمكن تقديمها لحلها، لذا يتم اللجوء إليه من طرف الدول توفيرا لأكبر قدر من المعلومات و تقاسما للإمكانيات المجندة، وكذا كسبا لشرعية دولية أثناء معالجة المشاكل الدولية المطروحة.

ثانيا: تعددية الأطراف في السياسية الخارجية الأمريكية: بين المد والجزر

بالرجوع إلى موضوع الدراسة، نجد أن الولايات المتحدة الأمريكية قد استثمرت كثيرا في العمل الدولي المتعدد الأطراف حيث برز ذلك بشكل ملحوظ بعد نهاية الحرب العالمية الثانية. في هذا السياق، كان لهذه الدولة دورا مساعدا في وضع آليات العمل المتعدد الأطراف حيث يتضح ذلك من خلال خلق هيئة الأمم المتحدة باعتبارها الإطار الدولي الشامل الذي يمكن التحرك فيه دوليا، هذا بالإضافة إلى دورها الرئيس في إنشاء المؤسسات المالية الدولية (صندوق النقد الدولي، البنك العالمي)، ناهيك عن تأسيس منظمة حلف شمال الأطلسي وكذا المشاركة بصورة كبيرة في وضع العديد من التشريعات

الدولية على غرار الإعلان العالمي لحقوق الإنسان والقانون الدولي للبحار...الخ(Feffer, 2021, p.07).

بالرغم من الدور الكبير الذي لعبته الولايات المتحدة الأمريكية في إرساء آليات العمل الدولي المتعدد الأطراف، إلا أن إجراء مسح بسيط لمدى التزامها بتعددية الأطراف على مستوى سياستها الخارجية يظهر العديد من التناقضات أو مدا وجزرا في مدى الالتزام بهذا الخيار، حيث تارة يبرز ويتعمق انخراطها ومشاركتها (Engagement) في العمل المتعدد الأطراف في عهده رئاسية معينة، و تارة أخرى نلاحظ تراجعا وانحسارا في التمسك بهذا الالتزام في عهدة أخرى. على هذا الأساس سنقوم بتقديم لمحة عامة ومختصرة عن واقع تعددية الأطراف في السياسة الخارجية الأمريكية منذ إدارة الرئيس كلينتون إلى غاية إدارة الرئيس أوباما، وهذا على سبيل المثال لا الحصر طالما أن تركيز الدراسة سيكون على الإدارتين الحالية والسابقة.

في تقرير له منشور شهر مارس 2021 حول تعددية الأطراف وإدارة بايدن، لخص جون فيفر(John Feffer) مسار تعددية الأطراف في السياسة الخارجية الأمريكية بأنه يعرف حالة تناقض، متأرجحا بين التعميق والانحسار من إدارة رئاسية إلى أخرى. في هذا السياق، يرى ذات الباحث أن إدارة الرئيس كلينتون قد اعتمدت نوعا معدلا من تعددية الأطراف في سياستها الخارجية، في حين حاد الرئيس بوش الابن عن هذا النهج وذلك بترجيح كفة التحرك العدواني الأحادي الجانب، أما الرئيس أوباما، فقد انتهج تعددية حذرة مازجة بين التعددية واحتمالية اللجوء إلى الأحادية في الوقت نفسه (Feffer, p.06).

بالنسبة للرئيس بل كلينتون، فقد قامت مقاربته للسياسة الخارجية على توسيع مجموعة الدول الديمقراطية والحرة، وكذا التركيز على الفوائد الأخلاقية والمالية والسياسية للعمل المتعدد الأطراف في النزاعات الإقليمية. في هذا السياق، وصفت مادلين أولبرايت السياسة الخارجية الأمريكية على أنها تعددية أطراف حازمة (Assertive Multilateralism)، حيث ساندت دعوة الأمين العام الأممي آنذاك بطرس غالي إلى اعتماد أجندة أممية أكثر طموحا.

في هذا الإطار، دعمت إدارة كلينتون اللائحة الأممية في 26 مارس 1993 المتضمنة توسيع مهمة إعادة تأهيل المؤسسات السياسية والاقتصادية في الصومال (McDougall, 2020).

بالنسبة لإدارة الرئيس بوش الابن، فقد شهدت ثورة في السياسة الخارجية الأمريكية حيث اتجهت أمريكا نحو اعتماد سياسة خارجية مهيمنة تاركة مجالا ضئيلا للعمل الدولي المتعدد الأطراف. لقد تجلى ذلك بعد أحداث الحادي عشر من سبتمبر 2001، أين برز التحرك الأمريكي خارج الشرعية الأممية من خلال احتلال العراق عام 2003، وإطلاق تصريحات من البيت الأبيض تعبر عن عدم احترام هيئة الأمم المتحدة. كما تجسدت المقاربة أحادية الجانب في عدم المصادقة على بروتوكول كيوتو، المحكمة الجنائية الدولية ورفض العضوية في مجلس حقوق الإنسان المؤسس في 2006 (Hanhimaki, 2011, pp.507-511).

أما إدارة الرئيس أوباما، فقد شهدت جنوحا من الأحادية إلى التعددية، حيث عبر الرئيس حينها عن ضرورة الاهتمام بالمجتمع الدولي وتحسين صورة الولايات المتحدة الأمريكية لدى حلفائها الأوربيين لتدعيم العلاقات عبر الأطلسية وإقناعهم بضرورة العمل أكثر مع أمريكا في المجال الأمني. كما تجلى التوجه نحو العمل المتعدد الأطراف من خلال العمل على تطوير العلاقات مع روسيا والتحرك الدولي لمواجهة التغيرات المناخية. جدير بالذكر هنا أن توجه أوباما نحو العمل المتعدد الأطراف قد كان حذرا، حيث ذكر في العديد من التصريحات أن أمريكا لا تزال تحتفظ بحق التصرف أحاديا عندما تقتضي المصلحة الأمنية لبلده(Hanhimaki, , pp.515-517).

يظهر من خلال حالة المد والجز في اعتماد وسيلة تعددية الأطراف التي تعكس برغماتية الولايات المتحدة الأمريكية في اللجوء إليها، وهو ما يلخصه مفهوم " تعددية الأطراف الانتقائية" (Multilateralism à la carte) الذي يشير إلى التزام الولايات المتحدة الأمريكية بتعددية الأطراف عندما تستطيع وأحادية الجانب عندما يجب عليها ذلك (Feffer, p.09).

تأسيسا على ما سبق، يظهر بجلاء أن تعددية الأطراف في السياسة الخارجية ليست وسيلة ثابتة في السياسية الخارجية الأمريكية، كما يظهر أنها تتأثر بمتغير العقيدة الحزبية للرئيس وإدارته، حيث يظهر أن الديمقراطيين عموما ميالون للعمل المتعدد الأطراف خلافا عن الجمهوريين الذين يبتعدون عن الانخراط فيه. يضيف جون فيفر في هذا السياق أن العمل المتعدد الأطراف منذ الحرب العالمية الأولى محل خلاف بين النخب السياسية في الولايات المتحدة الأمريكية(Feffer, p.08).

على العموم، يدور هذا الخلاف بين القوميين(Nationalists) الميالين نحو التحرك الأحادي الجانب وفقا للحسابات والمصالح القومية الأمريكية فقط، والدوليين(Internationalists) الذين يرون أن مصلحة أمريكا تحقق عن طريق العمل مع شركائها الدوليين، خاصة أنها محرك الليبرالية العالمية التي تقوم على ضرورة الانفتاح الدولي ودعم التحرك في إطار المؤسسات الدولية لمواجهة مختلف التحديات (الأمنية، الاقتصادية، المناخية..الخ).

ثالثا: مقاربة ترامب " أمريكا أولا" والنأي عن العمل المتعدد الأطراف

مع تولي الرئيس ترامب الرئاسة في 2017، بدأت تظهر ملامح مقاربته المختلفة في السياسة الخارجية الأمريكية وخصوصا ما تعلق بموقفه من تعددية الأطراف. في هذا السياق، سيتم توضيح معالم هذه المقاربة من خلال خطاب السياسة الخارجية السائد في فترة إدارة ترامب، وكذا مختلف الممارسات التي الناجمة عنه.

مع وصوله إلى السلطة، اتجه ترامب إلى إحداث قطيعة إرث إدارة أوباما خاصة في ميدان السياسة الخارجية حيث يعتقد أنها عرفت كارثة شاملة بالنظر إلى أن بلاده كانت مخدوعة من طرف حلفائها، وأن المؤسسات المتعددة الأطراف لا تخدم المصالح الأمريكية(Quencez, 2020, p.73)، وهو ما يفرض تبني نهج جديد يعيد النظر في النظام الدولي ومدى الانخراط فيه.

لقد طرح ترامب من خلال خطابه الأول في بداية عهدته شعار "أمريكا أولا America First"، حيث تجسد فيما بعد على شكل مذهب في السياسة الخارجية الأمريكية. يقوم هذا التوجه على ضرورة تركيز الاهتمام فقط على المصالح القومية لأمريكا، ذلك أنها قد اهتمت سابقا بالخارج على حساب الداخل الأمريكي، كما صرح ترامب أن أمريكا لن تضع مصلحة الآخرين فوق مصلحتها الوطنية. و في خطاب أخر له، تجلت معالم التوجه نحو الحماية الاقتصادية من خلال طرحه شعار" اشتر الأمريكي ووظف الأمريكي Buy American and Hire American"(Haass, 2017, pp.314-315).

من خلال هذه الشعارات تتضح على الأقل رؤية ترامب السلبية تجاه العمل المتعدد الأطراف. تجدر الإشارة في هذا الإطار إلى أن ترامب لا يؤمن بفكرة المجتمع الدولي حيث اتجه نحو القطيعة مع النظام الدولي والمنظمات الدولية المتعددة الأطراف، بالإضافة إلى إيمانه بعدم ووجود علاقة بين النظام الدولي والمصالح القومية الأمريكية (Quencez, p.73).

على هذا الأساس، تجلى رؤية ترامب في مناهضة العمل المتعدد الأطراف من خلال رفض دعم الأحلاف القائمة مع الشركاء التقليديين، اعتماد الحمائية بدل التجارة الحرة، الابتعاد عن الأطر الدولية في حماية البيئة وحقوق الإنسان...الخ(Haass, p.312).

عطفا عما سبق، أشار مستشار ترامب المكلف بالاتصال ميكائيل أنتون (Michael Anton) إلى أن النظام الليبرالي الدولي المتكون من المؤسسات الدولية (هيئة الأمم المتحدة، حلف الناتو، البنك العالمي...) يجب مراجعته لأنه لم يعد يخدم مصالح الولايات المتحدة الأمريكية. لقد أكد على هذا التوجه كاتب الدولة للخارجية مايك بومبيو (Mike Pompeo) في خطاب له ببروكسل في 2019، أين انتقد النظام الدولي المتعدد الأطراف الذي اعتبره فاشلا، بالإضافة إلى أنه قد مكن خصوم أمريكا من استغلال المنظمات الدولية القائمة لصالحهم وعلى حساب المصالح الأمريكية(Quencez, p.81).

بناء على ما سبق، يظهر أن ترامب مهووس بفكرة السيادة الوطنية والتخوف من العمل المتعدد الأطراف في إطار المنظمات الدولية، وهذا بالرغم من أن مبادئ الليبرالية يقتضي الانفتاح والعمل في إطار مؤسسات العولمة. في هذا الصدد، وصف باري بوزان (Barry Posen) السلوك الأمريكي في فترة ترامب عام 2018 بعبارة "هيمنة غير ليبرالية" ذلك أن الولايات المتحدة الأمريكية لا تبحث عن تعزيز قيم الليبرالية بقدر ما هي تحافظ على تفوقها الاقتصادي والعسكري على خصومها(Quencez, pp.73-75).

صفوة القول، أن مقاربة ترامب في السياسة الخارجية قد تميزت بالتحرك الأحادي الطرف، ذلك أن الأفكار السابقة تؤدي كلها إلى انحسار مساحات العمل الدبلوماسي المتعدد الأطراف، وهو يقتضي منا الإشارة إليه فيما يأتي من خلال الممارسات الترامبية المناهضة للعالمية ولفكرة تعددية الأطراف التي أسست الولايات المتحدة الأمريكية آلياتها منذ نهاية الحرب العالمية الثانية.

تتمثل مظاهر تملص ترامب من الأطر الدولية متعددة الأطراف في الممارسات التالية التي تجلت أثناء تنفيذ سياسته الخارجية:

- تعامله السلبي مع هيئة الأمم المتحدة، حيث عمل على تقليص الدعم المالي لوكالة الأنروا في 2018، ثم الانسحاب من مجلس حقوق الإنسان التابع لهيئة الأمم المتحدة بحجة تحوله إلى وسيلة في يد الدول المعادية للولايات المتحدة الأمريكية وتحيزه ضد إسرائيل، بالإضافة إلى الانسحاب كذلك من منظمة الأمم المتحدة للتربية والثقافة (اليونسكو) في 2017 بحجة معادة إسرائيل كذلك.
- لم تتوقف سياسة ترامب عند هذا الحد، بل تعداه إلى الانسحاب من منظمة الصحة العالمية وسط انتشار كبير لجائحة كوفيد 19، ففي وقت كان ينتظر المجتمع الدولي تكاثف الجهود بمشاركة قوية من طرف الولايات المتحدة الأمريكية لمواجه هذه الجائحة، اتجهت إدارة ترامب إلى

توقيف الاشتراكات المالية في المنظمة ثم الانسحاب منها نهائيا في أبريل 2020.

- اتخاذ ترامب في 2017 قراره بالانسحاب من اتفاق باريس للمناخ لعام 2015، كما قرر الانسحاب من الشراكة العابرة للمحيط الهادي في 2017، بالإضافة إلى قرار الانسحاب من الاتفاق النووي الإيراني في 2018(Quencez, pp.76-82).
- عدم المصادقة على نظام المحكمة الجنائية الدولية لعام 2008، بحيث بلغ الأمر درجة سن قانون يمنع التعاون مع المحكمة الجنائية الدولية(Fahmy, W. 2021, p 309)، بل فرضت إدارة ترامب في جوان 2020 على مدعي المحكمة والأفراد العاملين فيها(Poorhashemi, A. 2020, p 1).
- الانسحاب من اتحاد البريد العالمي في أكتوبر 2018 وأعلنت إدارة ترامب أنها غير ملزمة باتفاقية قديمة جدا مع غالبية دول العالم وذلك بسبب خلافها مع الصين (Galbraith, J. 2019, p 131).

تجدر الإشارة هنا أن هذا التوجه قد أثار تخوف العديد من حلفاء الولايات المتحدة الأمريكية خاصة الأوربيين المرتبطين أمنيا ودفاعيا بالولايات المتحدة الأمريكية في إطار حلف الناتو، علما أن ترامب قد هدد في بالانسحاب من هذا الحلف في حال عدم تسديد الدول لاشتراكاتها. كما يتضح من خلال هذه الممارسات أن حصيلة إدارة ترامب تميل إلى إحداث قطيعة مع إدارة أوباما، بحيث تظهر سياسته الخارجية بوضوح ميلا للأحادية ومعاداة كبيرة للعمل المتعدد الأطراف وهياكله، حيث تعتبره فاقدا للجدوى وبمثابة ثقل بيروقراطي يعيق تحقيق المصالح الأمريكية.

رابعا: مشروع بايدن لاستعادة تعددية الأطراف في السياسة الخارجية

إذا كان ترامب قد عمل على النأي عن تعددية الأطراف للرئيس أوباما، فإن الرئيس الحالي بايدن قد اتجه منذ بداية عهدته إلى المضي نحو العمل الدولي المتعدد الأطراف.

في هذا الصدد، انتقد بايدن في خطاباته أحادية الجانب المنتهجة من طرف سابقه ترامب وطرح مشروعه لاستعادة تعددية الأطراف (Multilateralism Restoration) في السياسة الخارجية الأمريكية. في خطاب له في فيفري 2021، طرح بايدن مقاربته للسياسة الخارجية الأمريكية أين أشار إلى التزام بلاده مع العالم، وتعهد بتجديد علاقات التحالف التي تراجعت في عهدة ترامب، وضرورة إحداث قطيعة مع الإدارة السابقة من خلال عودة بلاده كشريك تام ورائد في العمل الدولي الجماعي لمواجهة المشاكل العالمية (Feffer, pp.04-05).

اتضح مشروع بايدن في استعادة تعددية الأطراف من خلال اعتماده مقاربة جعل أمريكا عظيمة مرة أخرى بمساعدة شركائها وقبول مساعدتهم (MAGA Lite). يظهر أن بايدن قد لاحظ النتائج السلبية ذات الطابع الإستراتيجي بالخصوص المترتبة عن توجهات ترامب التي منحت فرصة لخصوم ومنافسي الولايات المتحدة الأمريكية، خاصة الصين، في إقامة شبكة من التحالفات اقتصادية وعسكرية في الفراغات الدولية التي تركها ترامب(Feffer, pp.05-06).

لتجسيد هذا المشروع، عمل الرئيس بايدن على تشكيل فريق حكومي ذي تجربة في العمل الدولي المتعدد الأطراف، ويتضح ذلك - على سبيل المثال لا الحصر- من خلال تعيين جون كيري مبعوثا لشؤون المناخ، لما له من تجربة وانخراط كبير في الجهود الدولية لحماية البيئة، حيث يعود له الفضل في توقيع اتفاق باريس للمناخ في 2015، فضلا عن جهوده لتحسين صورة الولايات المتحدة الأمريكية كمدافع عن قضايا المناخ. كما يتجلى خيار تعددية الأطراف من خلال تعيين أنتوني بليكن كاتب الدولة للخارجية، حيث يعرف

على هذا الأخير انتقاده لسياسة ترامب الخارجية، وكما لوحظ دعمه للتعاون الدولي المتعدد الأطراف وسعيه نحو استرجاع الثقة في بلاده، وتعميق الانخراط في مختلف الأطرف الدولية لمواجهة مختلف المشاكل العالمية(Feffer, p.06).

لقد بدأت هذه المقاربة في التجسيد من خلال العديد من القرارات والأفعال السريعة في بداية عهدته حيث اتخذ باين العديد من القرارات في إطار إعادة استرجاع الطابع المتعدد الأطراف والتي رحبت بها العديد من العواصم العالمية. لقد تجلى ذلك على سبيل المثال من خلال الممارسات التالية:

- العودة إلى منظمة الصحة العالمية: حيث اعتمد نهجا إيجابيا في التعامل مع هذه المنظمة وخاصة في إطار مواجهة جائحة كوفيد 19، من خلال الانضمام إلى مبادرة كوفاكس(Covax) لضمان وصول اللقاح إلى دول الجنوب أين وافق الكونغرس على تخصيص 04 مليار دولار لهذا الغرض

- العودة إلى اتفاق باريس للمناخ: حيث وقع بايدن العديد من المراسيم في إطار حماية البيئية وتوجيه الاقتصاد نحو الاستدامة والعدالة البيئية. تعهد الرئيس بخلو أمريكا من الكربون في 2050 تدعيم العمل الدولي لحماية البيئة من خلال زيادة ملياري دولار إلى صندوق المناخ الأخضر.

- العودة إلى مفاوضات مراقبة التسلح: يتجلى ذلك على سبيل المثال من خلال التزامه بمراقبة التسلح النووي حيث قام بتمديد معاهدة ستارت (S.T.A.R.T) الأخيرة لمراقبة التسلح النووي مع روسيا.

- العودة للاتفاق النووي الإيراني: لاحظ بايدن أن الاتفاق النووي الإيراني قد تضرر كثيرا بالنظر إلى ممارسات الإدارة السابقة. قرر بايدن منذ توليه الرئاسة إعادة إحياء خطة العمل الشاملة المشتركة(J.C.P.O.A)، باعتبارها إطارا متعدد الأطراف يضم كل الدول الخمسة دائمة العضوية في مجلس الأمن وألمانيا والاتحاد الأوربي وإيران، حيث يتم في إطار البحث عن حل دبلوماسي للملف النووي الإيراني بعيدا عن سياسة الضغط و فرض العقوبات الاقتصادية على إيران(Feffer, pp. 12-19).

العودة إلى التعامل مع المحكمة الجنائية الدولية: أين قامت إدارة بايدن في بداية شهر أبريل 2021 بإلغاء العقوبات التي فرضتها الإدارة السابقة على الأفراد العاملين في المحكمة (Silingardi, S. 2021, p 205).

تأسيسا على هذه الحصيلة المحققة من طرف بايدن في أقل من سنة منذ توليه الرئاسة، يمكن القول أن السياسة الخارجية الأمريكية تتجه نحو إحداث قطيعة مع سياسة ترامب من خلال استعادة العمل دوليا مع الشركاء والمنافسين. ويبدو أن إدارة بايدن تدرك أن تفوق أمريكا عالميا لن تتحقق بالتحرك أحاديا في الفترة الراهنة لما لها من خصوصية، بل يقتضي ذلك العمل في إطار تعددي ليبرالي عن طريق والمنظمات الدولية المتعددة الأطراف باعتبارها آليات لضمان التفوق والهيمنة الأمريكية وقطع الطريق أمام المنافسين والخصوم خاصة الصين وروسيا.

جدير بالذكر أن توجه الإدارة الأمريكية الحالية نحو تعددية الأطراف يأتي في إطار مراعاة طبيعة التحديات الدولية الراهنة على غرار انتشار جائحة كوفيد 19 وأزمة المناخ. هذه التحديات لا يمكن مواجهتها أمريكيا فقط، وإنما يقتضي منها الحال الانخراط في مسارات عمل وتنسيق دولي جماعي طالما أن الحلول الوطنية غير مجدية لمواجهتها، هذا بالإضافة إلى فرض الرقابة على تحرك أي دولة خصم أو منافس للولايات المتحدة الأمريكية وضمان الريادة العالمية.

إن القول بتوجه الإدارة الأمريكية الحالية في سياستها الخارجية نحو تعددية الأطراف لا يعني الانتفاء النهائي لاحتمالية التحرك أحاديا، وهذا قياسا على إدارة أوباما التي لا طالما تغنى حينها الرئيس بضرورة العمل مع المجتمع الدولي وحلفاء أمريكا ومع ذلك كانت له قرارات أحادية الجانب.

لقد تجلت مؤخرا احتمالية التحرك الأحادي الجانب في السياسة الخارجية الأمريكية على سبيل المثال من خلال الانسحاب الأمريكي من أفغانستان في أوت 2021 بموجب اتفاق مع طالبان وبدون مشاورة شركاء الولايات المتحدة الأمريكية(Tarif, M., Rizwan, M, 2020, pp 290-297)، وخاصة دول

الاتحاد الأوربي التي صدمت بهذا التحرك الأمريكي وهو ما دفعها نحو البحث عن استقلالية أوربا في المجال العسكري عن الولايات المتحدة الأمريكية(The Guardian, 2021).

ضمن المنحى نفسه، تأكدت احتمالية تجاوز الولايات المتحدة الأمريكية لشركائها الأوربيين مؤخرا من خلال الغاء أستراليا لصفقة الغواصات النووية مع فرنسا التي اعتبرت ذلك طعنة في الظهر، كما عبر مسؤول السياسة الخارجية الأوروبية عن أسف الاتحاد الأوربي لعدم اعلامه بالشراكة الأمنية بين الولايات المتحدة الأمريكية وأستراليا و المملكة المتحدة في منطقة المحيطين الهادي والهندي(Mennatallah H. H. M. Said A, 2021).

إن توجه إدارة بايدن نحو العمل المتعدد الأطراف سيكون بناء على الطلب أي حالة بحالة، فالأمر هنا يتعلق هنا بطريقة إشراك العالم مع أمريكا في معالجة مختلف القضايا الدولية(Feffer, p.7).، فإذا كانت جائحة كوفيد 19 تفرض على أمريكا التحرك مع المجتمع الدولي فإن محاربة الإرهاب لا تفرض بالضرورة ذلك. نعتقد في هذا الصدد أن الإدارة الحالية لا تزال في بداية عهدتها وستظل تستحضر بطريقة نفعية مبدأ اللجوء إلى تعددية الأطراف بصورة انتقائية ووفق حسابات عقلانية تتمحور كلها حول الحفاظ على الهيمنة العالمية.

الخاتمة:

صفوة القول من خلال متابعة تعددية الأطراف في السياسة الخارجية الأمريكية أنها لا تمثل قضية مبدئية في السياسة الخارجية، فمن خلال متابعة حصيلة الإدارات السابقة من ناحية مدى التزامها بالعمل المتعدد الأطراف نكتشف أن منسوب الالتزام به متأرجح بين إدارة وأخرى زيادة ونقصانا.

كما أنه من خلال التركيز على إدارة الرئيس الحالي بايدن وسابقه ترامب، نلاحظ أن هناك تغييرا في أسلوب تخطيط الفعل الدبلوماسي الأمريكي وذلك من خلال النأي عن أحادية الجانب ومنح أولوية للعمل الدولي المتعدد الأطراف، مع بقاء احتمالية التحركات أحادية الجانب عندما تتطلب المصالح الأمريكية ذلك.

إن اللجوء إلى تعددية الأطراف في السياسة الخارجية الأمريكية مرتبط بمجموعة من المتغيرات التفسيرية، فيمكن أن يتعلق الأمر بالعقيدة الحزبية للإدارة الحاكمة بين كونها جمهورية أو ديمقراطية، فهذا المتغير ليس مهملا في توجيه السياسة الخارجية الأمريكية عموما وفي تحديد مساحات العمل الدولي المتعدد الأطراف، ذلك أن الجمهوريين يميلون إلى أحادية الجانب خلافا عن الديمقراطيين الميالين إلى الدبلوماسية والعمل الدولي الجماعي.

يرتبط كذلك اللجوء إلى تعددية الأطراف في السياسة الخارجية الأمريكية بمتغير القدرة، فكلما كانت الولايات المتحدة الأمريكية لديها الإمكانيات وفي وضع مريح خاصة من الناحية الاقتصادية أدى ذلك إلى تراجع احتمالات العمل المتعدد الأطراف خاصة إذا تعلق الأمر بتهديد تتصور أنه يمس أمنها، فالأمر مرتبط بالمصالح الأمريكية أكثر منه قيمة من قيم الليبرالية التي تتزعمها.

تفرض الحركية الراهنة التي يشهدها توازن القوى الدولي والتحركات الاستراتيجية من جانب القوى المنافسة أو المعادية على الولايات المتحدة

الأمريكية منح أولية مستقبلا للعمل المتعدد الأطراف بهدف ضمان تفوقها العالمي ومراقبة تحرك أي قوة تنافسها في ذلك.

قائمة المراجع:

- Blom, A., &Charillon, F. (2001). Théories et concepts des relations internationales. Hachette supérieure.

- Fahmy, W. (2021). The measures against the International Criminal Court (USA v. ICC): the perspective of International Law. RUDN Journal of Law, 25(1), 309-332.

- Feffer, J. (March 2021) Multilateralism and the Biden Administration, Rosa Luxemburg Stiftung, New York Office.

- Galbraith, J. (2019). Trump administration announces withdrawal from four international agreements. American Journal of International Law, 113(1), 131-141.

- Haass, R. (2017). A world in disarray: American foreign policy and the crisis of the old order.

- Hanhimäki, J. (2011). Les États-Unis et le multilatéralisme depuis le 11 septembre. Politiqueétrangère, , 507-519.

- Mennatallah H. H. M. Said A. (2021). L'Union européenne condamne le traitement réservé à la France par l'Australie et les États-Unis, ANADOLU AGENCY, publié sur : https://www.aa.com.tr/fr/politique/lunion-europ%C3%A9enne-condamne-le-traitement-r%C3%A9serv%C3%A9-%C3%A0-la-france-par-laustralie-et-les-%C3%A9tats-unis/2369938

- Newmark, E. Ramesh Thakur and John Tirman (2006), Multilateralism under Challenge? Power, International Order and Structural Change, United Nations University.

- Poorhashemi, A. (2020). US Sanctions Against the International Criminal Court: Where is International Law Going?.JURIST–Professional Commentary

- Quencez, M. (2020). Le «trumpisme» en politique étrangère: Vision et pratique. Politique étrangère, (2), 73-85.

- Scott, James. " Multilateralism ". Encyclopedia Britannica, 13 Oct. 2015, https://www.britannica.com/topic/multilateralism.Accessed 19 August 2021.

-Tariq, M., Rizwan, M., & Ahmad, M. (2020). US Withdrawal from Afghanistan: Latest Development and Security Situation (2020). sjesr, 3(2), 290-297.

- The Guardian, US withdrawal from Afghanistan will lead to EU army, says top diplomat, published on

:https://www.theguardian.com/world/2021/sep/02/us-withdrawal-from-afghanistan-will-lead-to-eu-army-says-top-diplomat

-Fukushima, A. (1999). Japanese foreign policy: The emerging logic of multilateralism. Springer.

-McDougall, W. A. (2020, September 3). 20th century international relations. Encyclopedia Britannica. https://www.britannica.com/topic/20th-century-international-relations-2085155

-Ruggie, J. (1992). Multilateralism: the Anatomy of an Institution. International Organization, 46 (3), 561-598.

-Silingardi, S. (2021).The US Sanctions against ICC personnel. REVISTA TRIMISTRAL DE DRECHO PENAL.pp 205 – 2019.